مختارات من الصحف العبرية

العدد 4350، 4-6-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

صورة من الحريق الذي اندلع في كريات شمونة
(نقلاً عن "معاريف")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

ألوف بن: نتنياهو يسعى نحو الحل الذي طالما أسعفه: حل الكنيست والاحتكام إلى الانتخابات 2

يتسحاق بريك: يجب قول الحقيقة للجمهور، الكارثة التي ستحل بنا إذا فتحنا حرباً في الشمال 5

ياجيل ليفي: أين "الأمهات الأربع" في حرب غزة 7

أفيف بوشينسكي: نتنياهو وغانتس حصلا على كلمة "أوقفوا الهراء" من بايدن، وعليهما أخيراً أن يزيلا الأقنعة 9

أخبار وتصريحات

سموتريتش: قلت لنتنياهو إنه إذا وافق على مقترح الخنوع، فسنقف ضده بكل قوتنا 12

96 حريقاً في يوم واحد جرّاء قصف حزب الله على شمال إسرائيل 14

سياسة سموتريتش في الضفة الغربية: إضعاف السلطة الفلسطينية وتقوية "حماس" 14

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

ألوف بن – رئيس تحرير صحيفة "هآرتس"
"هآرتس"، 2024/6/3

نتنياهو يسعى نحو الحل الذي طالما أسعفه:
حل الكنيست والاحتكام إلى الانتخابات

- يقترب بنيامين نتنياهو بسرعة حثيثة من استلال سلاحه السرّي والصدئ لاحتواء الأزمات السياسية؛ حل الكنيست وتبكير موعد الانتخابات. هذه هي الورقة الوحيدة التي ظلت في يده من أجل تحقيق هدفين عاجلين: وقف إطلاق النار مع "حماس"، الذي نطلق عليه، نحن الإسرائيليين، اسم "صفقة تبادل أسرى"، وإعاقة القرار الذي يبدو أن المحكمة العليا ستتخذه، والذي سيُلزم الحكومة تجنيدَ الحريديم، أو على الأقل تمرير قانون يلزمهم التجند [مستقبلاً].
- أمس، قام القاضي نوعَم سولبرغ، الذي يُعد رمز التيار اليميني في المحكمة العليا، بتسديد ضربة إلى الائتلاف الحكومي الذي يُدعى بأنه تحالف كل اليمينيين، ولم يترك تساؤله بشأن الحد المتدني لحصة التجنيد (التي تبلغ 3000 شاب من الحريديم هذا العام) أي مجال للشك في موقفه من موضوع التجنيد. وكان القاضي اليميني قد قال في المداولات: "لقد شعرت بالخيبة الشديدة من هذا الرقم.. كنت أتمنى أن يكون أكبر بـ 3 أو 4 أضعاف"، وهكذا، فقد ضرب نقطة الضعف الأكثر حساسية لدى نظام نتنياهو؛ دعم رفض الحريديم للخدمة في الجيش في عز حرب مستمرة، يُقتل ويُجرح فيها كل يوم جنود من العلمانيين، والمتدينين القوميين، والدروز، والبدو. إن كلمات سولبرغ الحادة التي عبّرت عن الموقف السائد في صفوف الفئات السكانية التي تتجند دوّت في مواجهة صرخات "نموت ولا نتجند" التي أطلقها شخص حريدي في قاعة المحكمة، بَيْدَ أن تصريح القاضي لم يفلح في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إسكات متظاهري "التيار المقدسي" [مجموعة حريدية تعد من التيارات الأكثر تطرفاً في المجتمع المتدين الإسرائيلي، انشقت من التيار الديني اللتواني سنة 2012، وعُرِفَت عنها معارضتها الشديدة والعنيدة للتجنيد. وتفيد إحصاءات المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بأن عدد مؤيديها بلغ نحو 60,000 رجل، وأنها تشكل نحو 6.5٪ من قوة الحريديين في إسرائيل] الذي قدّم إلينا عرضاً تقديمياً عن الاحتجاجات العنيفة التي ستندلع إذا تم إرسال أوامر التجنيد إلى المدارس الدينية.

- ولا أحد، ولا حتى الساحر السياسي نتنياهو، يمكنه العثور على إجابات لسؤال القاضي، وربما لن يتمكن أحد من العثور على أي صيغة مقترحة للقانون من شأنها أن تضمن بقاء الأحزاب الحريدية المتطرفة في الائتلاف؛ أي صيغة تبقي الإعفاء من تجنيدهم على حاله، إلى جانب الإبقاء على تمويل المدارس الدينية التي تمثل مناطق لجوء للهاربين من الخدمة العسكرية، وفي الوقت ذاته، تهدئة الغضب الشعبي على تهرُب الحريديين من الخدمة العسكرية، وهو غضب يتغلغل عميقاً أيضاً في القاعدة اليمينية والقومية الداعمة لنتنياهو. من المؤكد أن لا أحد يمكنه صوغ قانون من هذا النوع في عز حرب، في الوقت الذي باتت فيه أيام الدورة البرلمانية الصيفية للكنيست على وشك الانتهاء.
- إن حل الكنيست سيؤجل مشكلة تجنيد الحريديم حتى السنة المقبلة، ويلقي بعبء المسألة على كاهل الحكومة المقبلة، في ظل أوضاع أُخرى. حتى قضاة المحكمة العليا الأكثر نشاطاً [المنتسبون إلى التيار الليبرالي، الذي يؤمن بضرورة قيام المحكمة بدور أكبر، مقارنة بالتيار المضاد الذي يمثله القضاة اليمينيون المحافظون] لن يمكنهم إجبار حكومة انتقالية، تتشكل استعداداً للانتخابات، على الترويج لتشريع دستوري يغير التراتبيات الاجتماعية الراسخة. وهكذا، فسيكون في إمكان نتنياهو مجدداً تحويل قرار المحكمة إلى نكتة، وإلى طائرة ورقية يطوّح بها، فتحط بدقة شديدة في كومة القمامة التي ألقى إليها بقرارات المحكمة العليا السابقة المتعلقة بتجنيد الحريديين.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- وهناك مكاسب سياسية لنتنياهو كامنة في تبكير الانتخابات على جانبَي الخريطة السياسية: فعلى خلفية الخلاف المتعلق بوقف إطلاق النار في الجنوب، يمكن لنتنياهو أيضاً أن يعرقل التهديدات المتصاعدة من شركاء نتنياهو من يمينه ويساره بشأن الانسحاب من الحكومة، ويلقي بها إلى الكومة نفسها التي سيلقي فيها قرار المحكمة العليا، ولن يتمكن سموتريتش أو بن غفير من إسقاط حكومة انتقالية تصادق على صفقة بايدن – نتنياهو مع "حماس". وفي المقابل، سيلاقي بني غانتس وآيزنكوت مصاعب في التهرب من هذه الحكومة، إذا تبنّت مقترح بايدن وسعت إلى استعادة المختطَفين.
- لقد بات وقف إطلاق النار في الجنوب أمراً شديد الإلحاح، وذلك، بصورة خاصة، من أجل تلافي اندلاع النار في الجبهة الشمالية. ومن الصعب على المرء أن يستنتج من تصريحات الجيش أن لواء غولاني لديه جهوزية كافية لاحتلال جنوب لبنان، أو أن سلاح الجو قادر على تحويل بيروت إلى غزة الثانية، وعلى الرغم من أن الجيش نجح حتى الآن في قتل مئات المقاتلين والضباط من حزب الله في الاشتباكات، فإن هذا الرقم لا يشكّل خللاً كبيراً في التوازن الاستراتيجي. بعد مرور 8 أشهر من القتال في القطاع لم تؤدِ إلى هزيمة "حماس"، فإن الروح القتالية المتبقية في هيئة الأركان، التي من شأنها أن تدفع إلى فتح جبهة إضافية، هي روح تستحق التقدير حقاً نظراً إلى الوضع السائد. لكن نتنياهو بات يدرك جيداً أن الجيش ليست لديه طريقة لهزيمة حزب الله، وأن الحرب الشاملة ضد الحزب ستؤدي إلى دمار واسع النطاق في التجمعات المدنية، ومرافق البنى التحتية، والاقتصاد في إسرائيل، وخراب لبنان لن يعزّي الإسرائيليين، الذين ستتدمر منازلهم ومصالحهم التجارية وسيفقدون أحباءهم، تماماً كما لم يعزِّ الدمار في قرى جنوب لبنان الآن سكانَ الجليل المهجَرين.
- في الوقت الذي تعيش فيه إسرائيل أسوأ اللحظات في تاريخها من جهة مكانتها الدولية (إذ تتعرض لتهديدات بحظر أسلحة أميركية، كما باتت قياداتها السياسية والعسكرية متنازعة فيما بينها)، فإن المبادرة إلى إطلاق حرب شاملة ومدمرة في الشمال لن تضمن سوى كارثة قومية،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وستكون فظائع 7 تشرين الأول/أكتوبر هزيلة أمامها. ولذا، فهناك حاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار من أجل تنظيم الصفوف، وضمان الهدوء على الجبهة الجنوبية، وإطلاق جهد دبلوماسي لصوغ اتفاق وقف إطلاق نار مع حزب الله. من الواضح أن اليمين المتحمس سينظر إلى موقف كهذا بصفته هزيمة نكراء، وسيعرّض نتنياهو للخطر حينما يحاول بن غفير المزايدة عليه. لكن من الممكن لنتنياهو أن يتحمل هذا الثمن، في مواجهة الضغوط المتفاقمة من جانب بايدن لإنهاء الحملة العسكرية في غزة.

- وأخيراً وليس آخراً، فإن حل البرلمان سيضمن تأجيل المطلب المتصاعد لتعيين لجنة تحقيق رسمي في أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، وفي طريقة إدارة الحرب، إذ يمكن للحكومة الانتقالية أن تخفف من حدة التحقيقات، أمّا تبكير الانتخابات، فسيُعد أصلاً اعترافاً من جانب نتنياهو وائتلافه الحكومي الكارثي بأنه ليس في إمكانهم التصرف وكأن شيئاً لم يكن، وفي حالة كهذه، فإن نتنياهو سيحصد مكسباً آخر، وهو قدرته على تعليق اتهام إسقاط الحكومة بناصية المحكمة العليا، وسيقول في حملته الانتخابية المقبلة، كما اعتدنا دائماً: "لو أتيحت لي الفرصة للقضاء على النظام القضائي، لكانت حكومتي الرائعة قادرة على البقاء في الحكم، لينعم جميع مؤيديها بالرخاء."

<u>يتسحاق بريك – مسؤول سابق في الكلية العسكرية</u>
<u>عن المجندين، ومن أكبر المعارضين للحرب على غزة</u>
"معاريف"، 2024/6/4

يجب قول الحقيقة للجمهور، الكارثة التي ستحل بنا إذا فتحنا حرباً في الشمال

- إذا استمررنا في هذا الطريق، فلن نستطيع العودة إلى الوراء، ونحن بالتأكيد نسير إلى داخل الظلمة والكآبة. حالياً، قال نتنياهو لبن غفير في لقاء معه إن الاتفاق الذي تحدّث عنه بايدن لا يشمل وقفاً للقتال، وعملياً، هو يلمح

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

منذ الآن لـ"حماس" إلى أنه عندما نصل إلى وقف القتال، نحن لن نوافق، وبهذا الكلام، يُتوقع أن ترفض "حماس" الصفقة مسبقاً.

- وكي نفهم حجم المأساة التي نحن فيها، سأقدم إليكم باختصار ما يمكن أن يحدث لنا في حرب شاملة إقليمية، ربما لسنا مستعدين لها بتاتاً، ولا يوجد اليوم من يوجه المواطنين الإسرائيليين كي يستعدوا لها، وهي حرب يمكن أن تحدث بسرعة أكبر كثيراً مما نعتقد، ونحن الآن في خضم حرب تشكل تهديداً وجودياً مباشراً على دولة إسرائيل.

1- يومياً، سيطلق العدو أكثر من 3000 صاروخ ومسيّرة على الجبهة الداخلية، وعلى التجمعات السكانية، وسيبذل جهده لضرب البنية التحتية القومية، أي محطات المياه والكهرباء والوقود والغاز والمواصلات، والصناعة، بالإضافة إلى معسكرات الجيش في البر والجو البحر، وسيدمر الدولة.

وإن تدمير مستوطناتنا في الشمال هو لا شيء مقارنة بالدمار الذي ستسببه حرب إقليمية شاملة على 6 قطاعات في آن معاً، ومن يتابع الدمار في مستوطنات الشمال، يدرك أنه ليس لدينا دفاع حقيقي في مواجهة صواريخ وقذائف ومسيّرات حزب الله. وليس لدينا رد على إطلاق الصواريخ على إسرائيل في حرب إقليمية واسعة النطاق في الشرق الأوسط، من سورية، وإيران، ومن الميليشيات العراقية الموالية لإيران في العراق وفي اليمن.

2- في البر، ستنشب الحرب في 6 قطاعات: لبنان، وسورية، والميليشيات الموالية لإيران على حدودنا مع الأردن، والتي يقوم الإيرانيون بإنشائها هناك، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة. وهذا من دون الحديث عن مصر التي تحوّل اتفاق السلام معها إلى ورقة غير ذات صلة بالنسبة إليها، ولن تتردد في المشاركة في الاحتفال.

كيف سيتمكن الجيش من القتال على 6 قطاعات في آن معاً على الرغم من خسارتنا في حربنا ضد "حماس"، والتي سببها التآكل الذي طرأ على سلاح البر في العقود الأخيرة.

3- ليس لدى دولة إسرائيل "النَفَس الطويل" المطلوب في حرب إقليمية شاملة، فهناك نقص شديد في الذخيرة وشتى أنواع السلاح، ونقص لوجستي،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وصيانة الجيش جرت خصخصتها، وتسلمتها شركات مدنية، وهي ليست قادرة خلال الحرب على تأمين التزود بالوقود والذخيرة والغذاء والمياه وقِطع الغيار للقوات الحربية...

4- الجبهة الداخلية الإسرائيلية التي ستكون هدفاً أساسياً لصواريخ العدو ليست مستعدة لمواجهة حرب إقليمية شاملة. وإن سكان غوش دان الذين يعيشون كما لو أن شيئاً لا يحدث ويواصلون حياتهم الطبيعية ويملؤون المطاعم والمقاهي يذكرونني بركاب سفينة "التايتنيك" وهي في طريقها إلى الاصطدام بجبل الجليد، وأنصح هؤلاء بأن يتحدثوا إلى سكان كريات شمونة الذين بقوا في البلدة وذاقوا طعم القصف الشديد...

5- على الرغم من هذا كله، لا يزال في إمكاننا تغيير المعادلة، ولدينا حلول قدمتها مع خمسة طواقم من الخبراء شكلتهم إلى كل صناع القرار في الدولة: رئيس الحكومة، والوزراء، ورئيس مجلس الأمن القومي، ورئيس لجنة الخارجية والأمن، والوزير غالانت، ورئيس الأركان هرتسي هليفي. وكلهم حصلوا على الحلول التي اقترحناها لهم، لكنهم لم يفعلوا شيئاً. التغيير الفوري للمسؤولين عن تقصير 7 تشرين الأول/أكتوبر من المستوى السياسي والعسكري وتأليف حكومة جديدة هو وحده القادر على إعادة القطار إلى السكة. الوقت قصير ويوجد عمل كثير من أجل الاستعداد للآتي، وإذا لم نبدأ الآن، فمتى؟

<u>ياجيل ليفي – أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المفتوحة، وخبير في العلاقات العسكرية – الاجتماعية في إسرائيل</u>

"هآرتس"، 2024/6/4

أين "الأمهات الأربع" في حرب غزة

- في حرب غزة، يظهر صمت المعارضة إزاء أهداف الحرب وطريقة إدارتها، والمطالبة العامة والفاشلة بتحرير المخطوفين هي المعارضة الوحيدة. ويظهر أيضاً غياب الاحتجاج النابع من الفراغ الذي يخلّفه وراءهم الذين

قتلوا والذين سيقتلون، ويمكن لاحتجاج كهذا أن يشكّل تحدياً لاستمرار القتال. وقد برزت ظواهر كهذه في "عائلة قلعة الشقيف" في حرب لبنان الأولى [1982]، و"أهالي ضد الصمت" في حرب الاستنزاف في لبنان حتى الانسحاب سنة 1985، وحركة "الأمهات الأربع" التي ظهرت بعد كارثة اصطدام الطوافتين العسكريتين (1979) وساهمت في الانسحاب، وأخيراً حركة "أسرى" التي قامت سنة 2004 احتجاجاً على التضحية بالجنود في قطاع غزة، والتي لا لزوم لها.

- ومن الصعب أن نتوقع أن تتطور مشاعر الحزن على القتلى، وأن تولد حركة احتجاج في اللحظة التي يُطلب فيها من الجمهور تأييد الحرب التي تُعتبر حرباً وجودية. حتى معسكر الوسط – اليسار يريد أن يُظهر وطنيته كي لا يُتهم بالمسؤولية عن "مذبحة" 7 تشرين الأول/أكتوبر بسبب احتجاجه ضد الانقلاب الدستوري. لكن يوجد هنا عامل أساسي، وهو التركيبة الاجتماعية لسلاح البر.
- إن احتجاجات العائلات الثكلى التي تشكل تحدياً لاستمرار الحرب يمكن أن تنمو أساساً وسط الطبقة الوسطى العلمانية، وهذا هو القاسم المشترك للحركات التي برزت في الماضي، وهذه طبقة ذات موارد، وتتمتع بالشجاعة الأيديولوجية الملائمة، لكن الوجود النسبي لهذه الطبقة في سلاح البر المقاتل تراجع، ويظهر هذا أيضاً في أعداد القتلى؛ فبينما كان هذا العدد يوازي الثلثين في حرب لبنان الأولى [1982]، أصبح يوازي الثلث في العملية البرّية في غزة.
- ومن شأن تقلُص حجم هذه الطبقة في خريطة الضحايا أن يُضعف الاحتجاج، وقد رأينا ذلك في حرب لبنان الثانية التي كان قد برز فيها تراجُع للطبقة بصورة أقل، لكن حينها، برزت طلائع الاحتجاج من داخل مجموعات اجتماعية متعددة، ومتماهية مع اليمين، ولم يشكل الاحتجاج تحدياً لأهداف الحرب، بل للطريقة الفاشلة لتنفيذها. واليوم أيضاً يتطور الاحتجاج من داخل اليمين، ويبرز في الرسائل العنيفة لجنود الاحتياط [الإشارة إلى الفيديو لجنود في الاحتياط يهددون بعصيان الأوامر إذا أمرهم غالانت وقف القتال]، وفي احتجاج الأهالي ضد المخاطرة بحياة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أبنائهم بحجة الأخذ في الاعتبار حياة المدنيين في غزة وممتلكاتهم.

- ولم تُسمع تقريباً أصوات احتجاج من اليسار، لكن الأوضاع يمكن أن تتغير مع إطالة أمد الحرب على الرغم من الفشل والشك في أنها تخدم مصالح غير سليمة. فهل من المعقول بين عشرات الأهالي من الطبقة الوسطى – العلمانية، لا يزال هناك مكون مهم ينتمي إلى النخبة المثقفة والمتعلمة في إسرائيل من الذين فقدوا أبناءهم، ومن الذين فهموا أن صمتهم حتى الآن أدى إلى قتل لا لزوم له للجنود من دون الحديث عن القتل الجماعي في الطرف الثاني؟
- هل يوجد بينهم من يفهم أن الحرب من دون هدف سياسي مصيرها الفشل والتضحية بالمستقبل؟ ربما يوجد بينهم مَن يهاجم خطيئة الصمت التي سمحت للقيادة بالتعامل مع حياة الجنود كمورد متاح وغير مكلف، وخصوصاً عندما تستطيع القيادة الاعتماد على أنه بالنسبة إلى العائلات المتدينة وعائلات المهاجرين والعائلات من الطبقات الدنيا يُعد موت العسكري مصدراً للفخر وليس للمعارضة؟
- هذه الأسباب تضع مسؤوليات أكبر على مجموعة النخبة في إسرائيل، ففي نظام التجنيد الإلزامي، على الجميع أن يؤدوا خدمتهم العسكرية من أجل أبنائهم وبناتهم، ومن أجل أبناء الفئات الاجتماعية الأُخرى التي تقبل الموت في الخدمة العسكرية بتواضع وفخر.

<u>أفيف بوشينسكي – مستشار سياسي</u>
"N12"، 2024/6/3

نتنياهو وغانتس حصلا على كلمة "أوقفوا الهراء" من بايدن، وعليهما أخيراً أن يزيلا الأقنعة

- لقد وصلنا إلى لحظة الحقيقة. أعزائي السياسيين، هذه هي اللحظة التي يجب فيها التوقّف عن الكلام الفارغ. في 7 تشرين الأول/أكتوبر، كشف رئيس الحكومة أمام شعب إسرائيل أننا في حرب، وأننا سننتصر، وفي يوم

13 تشرين الأول/أكتوبر، شرح أننا "نقاتل كالأسود، ولن ننسى، ولن نسامح. نحن نجنّد دعماً دولياً عظيماً. وأعداؤنا بدأوا فقط بدفع الثمن. وسنفكّك 'حماس' ونأتي بالنصر." وفي الحالتَين، لم يذكر نتنياهو المخطوفين. وقبل أن أنسى، فإنه قبل ذلك بيوم، خلال خطابه في الكنيست، أكّد: "لن نوقف جهودنا لإعادتهم." وبعدها، وبسبب الانتقادات بشأن قضية المخطوفين وأنها باتت على الهامش، بدأ رئيس الحكومة التشديد على "كِلا الأمرَين"؛ الانتصار المُطلق (على بُعد خطوة من النصر...) وأيضاً إعادة الرهائن.

- كُل عاقل يعلم منذ اليوم الأول أن الانتصار في الحرب وأيضاً إعادة الرهائن هما خطّان سيصطدم أحدهما بالآخر في نهاية المطاف، وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر أغلب السياسيين في ترديد السمفونية. حتى أنه كان هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك، بالقول إن الضغط العسكري وحده يمكن أن يؤدي إلى إعادة الرهائن، وأن "السنوار بات يسمع أصوات الجرّافات فوقه"، واسألوا وزير الدفاع يوآف غالانت، فهو مَن تحدّث عن الجرّافات الخاصة بالجيش منذ شهر كانون الأول/ديسمبر.
- أمّا السياسي الوحيد الذي قال حتّى الآن بوضوح "أعيدوا المخطوفين حتّى لو كان الثمن إنهاء الحرب"، فهو زعيم المعارضة يائير لبيد. صحيح أن أقواله لم تحصل على صدى، وهذا ربما لأنه يُعامَل على أنه غير متمسّك بآرائه بحسب إحدى وسائل الإعلام.
- ومن قام بهز الشجرة، كان رئيس الولايات المتحدة، جو بايدن، ففي خطابه يوم الجمعة الأخير، قال إن إسرائيل وافقت على المقترح، الذي بحسبه سيكون هناك وقف مستمر لإطلاق النار، وخروج الجيش من قطاع غزة في مقابل تحرير الرهائن، وقال: "انسوا الانتصار المطلق"، وأضاف: "المواطنون الفلسطينيون يستطيعون العودة إلى منازلهم." وبكلمات أُخرى: الرهائن في مقابل وقف الحرب. نتنياهو نفسه لم يردّ، وفي بيان صادر عن مكتب رئيس الحكومة باللغة الإنجليزية، قال إن "هذه فقط بداية."
- كان هناك من قال إن نتنياهو صمت لأنه يوم السبت، وآخرون قالوا إنه ينسّق مع الأميركيين، وآخرون قالوا إنه يريد أن يصبح ولداً جيداً ويضمن

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الدعوة إلى إلقاء خطابه في أميركا. لكن هذه ليست القصة، فهل آن الأوان لأن نمزّق الأقنعة عن وجوه السياسيين ونفهم إلى أين يتجهون؟

- قال أحد أبناء عائلات الرهائن، الذي التقى رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي إن التظاهرات لن تغيّر شيئاً، إنما وحدها استطلاعات الرأي، وحين تم النظر إلى استطلاعات الرأي، لوحظ أنه، فعلاً، لا يُمكن منع الصدام. في شهر كانون الثاني/يناير الأخير، عارض 50٪ من الجمهور وقف إطلاق نار لمدة 45 يوماً، تم خلالها إعادة الرهائن وتحرير آلاف المخربين. اسألوا الجمهور السؤال نفسه اليوم، وأنا على قناعة بأنه لو كان الحديث فقط عن وقف إطلاق النار، فإن المعطيات ستقفز من 50٪ إلى 70٪ وأكثر. إن الرسم البياني يتغيّر: 40٪ من الجمهور جاهز عملياً لوقف الحرب، من دون انتصار ومن دون السنوار. إذا كان هذا هو الاتجاه في الاستطلاعات، فماذا ستقرر القيادات؟
- أفترض أن نتنياهو، عندما يذهب لإلقاء خطاب في الكونغرس، سيحاول مقارنة نفسه بتشرتشل (وهذا بحد ذاته إنجاز: نتنياهو سيلقي الخطاب الرابع هناك، في الوقت الذي لم يُلْقِ تشرتشل إلاّ 3 خطابات). وسيقول ما معناه: "دم، ومعاناة، ودموع." وبشأن المعاناة، سيقول: "نقاتل حتّى النهاية." وسيقول أموراً أقل بشأن بقية الأشياء، والسؤال هو: "هل سنتوقّف أم لا؟"
- دعكم من نتنياهو قليلاً؛ بعد أيام، سيقوم السياسي الأكثر شعبية في إسرائيل (باستثناء استطلاع واحد للرأي) بتنفيذ تهديده والاستقالة من كابينيت الحرب، ولو طُلب مني كتابة خطاب الاستقالة، لكنت سأفحص أولاً: بني، ما هو رأيك؟ هل سنستمر أم سنتوقّف؟ بعد خطاب الرئيس مُباشرة قُلت إنه يجب أن يجتمع الكابينيت فوراً. ولم نسمع بعد منك ماذا سيحدث حين تصطدم الخطوط. أصدقاؤك، كموفاز وآيزنكوت، قالوا: "كفى يعني كفى." وأنت؟ عندما استقبلوك في الولايات المتحدة قبل رئيس الحكومة بكثير، قلت إن عدم دخول رفح هو كإطفاء حريق بنسبة 80٪. والآن، في خطاب التهديد، ادّعيت أنه يجب وضع قضية الرهائن على رأس سلّم الأولويات. إذاً، هل نذهب إلى نتيجة 1:0؟ ولمن؟

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- يحق للجمهور أن يقفوا موقفاً شجاعاً. موقفكم، أعزائي القادة، ليس سراً من أسرار الدولة، لدى سكّان الغلاف الحق في سماع ما إذا انتهينا مع الصواريخ، فهل سنحصل فقط على إطلاق صواريخ بوتيرة منخفضة جداً، أم بحسب المصطلح الجديد سنظل نتعرض للقصف حتى "تفرغ المخازن"؟ المقاتلون والمصابون ضحّوا بأعز ما يملكون، ولديهم الحق الكامل في اكتشاف ماذا سيحدث في النهاية: الانتصار أم الرهائن؟ من الصعب التصديق أن هناك خياراً وسطياً آخر. وادعاء أننا سنهاجمهم بقوّة مستقبلاً بعد الاتفاق يبدو أنه هروب من الواقع.
- حالياً، غانتس ونتنياهو يحافظان على الضبابية. لكن إلى متى؟ يبدو أنه حتى الاستطلاع المقبل، أو ربما حين يقوم السنوار ومركز الاستطلاعات في رفح بمنحنا النتيجة.

أخبار وتصريحات

سموتريتش: قلت لنتنياهو إنه إذا وافق على مقترح الخنوع، فسنقف ضده بكل قوتنا

"هآرتس"، 2024/6/3

قال وزير المال، بتسلئيل سموتريتش، إنه بلّغ رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أنه سيقف ضده بكل قواه إذا قرر تبنّي المخطط الذي قدّمه الرئيس الأميركي، جو بايدن، من أجل وقف النار مع "حماس"، وصفقة إطلاق المخطوفين. ووصف سموتريتش الاقتراح بأنه "اقتراح الخنوع والهزيمة"، وتعهّد بأنه إذا تبنّته الحكومة، فسيعمل من أجل "استبدال الزعامة الفاشلة بأُخرى جديدة تعرف كيف تحقق الحسم والنصر في الحرب."

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

واتهم سموتريتش سلوك كابينت الحرب بأنه "سلوك فاشل وخطِر"، وهدد بـ "استبدال الزعامة الفاشلة" في حال تبنّي الصفقة، وقال في تصريحات له خارج مبنى الكنيست: "هم يكررون الأخطاء عينها ويخضعون للسنوار ويذلون دولة." وأضاف: "خلال الأشهر الأخيرة، أثبتُّ أن الطريق لاستعادة المخطوفين ليس عبر المفاوضات الفارغة مع السنوار، إنما عبر زيادة الضغط العسكري على 'حماس'." ورأى أن المقترح الخطِر الذي تحدّث عنه الرئيس الأميركي مقدم من جانب كابينت الحرب، الذي ليست لديه صلاحيات، وينتهك القانون، وبالتالي، ليس ملزماً لحكومة إسرائيل ودولتها.

وفي غضون ذلك، صرّح بن غفير في بداية اجتماع كتلة "قوة يهودية" في الكنيست أن نتنياهو لم يلب طلبه للاجتماع معه للحديث عن إطلاق المخطوفين، وقال: "طلبتُ منه أن أقرأ مسودة الاتفاق، لكن مساعديه قالوا إنه مشغول، وليس لديه وقت." وتوجه بن غفير إلى رئيس الحكومة قائلاً: "سيدي الرئيس، هل هناك ما تخفيه لو كانت الصفقة فعلاً جيدة ولا تتضمن تعهداً بوقف الحرب؟ لماذا ترفض عرض الصفقة عليّ؟"

وكان نتنياهو قد صرّح أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن الصفقة مع "حماس" لن توقف القتال في غزة، إنما سيكون هناك وقف موقت لإطلاق النار لمدة 42 يوماً، وهو ما يسمح بتحرير المخطوفين، كما قال أمام أعضاء اللجنة إن التصور بشأن إدارة معبر رفح سيتغير، ووجهة النظر الأفضل هي إدارة مشتركة إسرائيلية – مصرية. هذا بالإضافة إلى أنه تطرق إلى "اليوم التالي" قائلاً إن إسرائيل تفحص عدداً من الخيارات لإدارة مدنية، وسيجري تطبيقها قريباً في شمال القطاع.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

96 حريقاً في يوم واحد
جرّاء قصف حزب الله على شمال إسرائيل

"يديعوت أحرونوت"، 2024/6/4

أشعل قصف حزب الله أمس أكثر من 96 حريقاً جرت السيطرة على أغلبها، لكن المواجهات مع حزب الله والأوضاع المناخية تسببت هذا الصباح (الثلاثاء) بنشوب 3 حرائق إضافية بالقرب من صفد، وفي مرغليوت وكيرن نفتالي، ونتج من ذلك إصابة 16 شخصاً بإصابات طفيفة خلال قيامهم بإطفاء الحرائق.

وذكرت صحيفة "هآرتس" أن معظم الحرائق في الجليل والجولان التي وقعت في الأيام الأخيرة سببها إطلاق صواريخ ومسيّرات من لبنان، وقد أدت الرياح العنيفة إلى تمدُّد النيران بسرعة.

وأعلن رئيس الحكومة هذا المساء إجراء تقدير للوضع مع رؤساء الأذرع الأمنية، وبحث "التطورات في شمال البلد" بعد حصوله على صورة الوضع من السلطات الإقليمية للإطفاء والإغاثة، وبشأن عمليات الإطفاء.

سياسة سموتريتش في الضفة الغربية:
إضعاف السلطة الفلسطينية وتقوية "حماس"

"يديعوت أحرونوت"، 2024/6/4

كتب آفي يسخروف: "بعد مرور 8 أشهر على انهيار نظرية "تقوية `حماس` وإضعاف السلطة الفلسطينية" في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تواصل الحكومة الإسرائيلية تطبيق السياسة عينها، لكن هذه المرة في نسخة الضفة الغربية، عن طريق اتخاذ هذه الحكومة خطوات أدّت ولا تزال تؤدي إلى إضعاف السلطة الفلسطينية. والنتيجة المباشرة لهذه العملية ازدياد قوة "حماس" في مدن الضفة الغربية وأطراف أُخرى مدعومة من إيران.

وفي حديث مع الصحيفة، حذّر عدد من المصادر الأمنية الإسرائيلية من أن الذي يقود هذه السياسة الواضحة والمعلنة الرامية إلى تفكيك السلطة الفلسطينية هو وزير المال، بتسلئيل سموتريتش. وبحسب كلام هذه المصادر، فإن سموتريتش "يستغل منصبه كوزير للمال، ومنصبه في وزارة الدفاع، من أجل تطبيق سياسة مقصودة يمكن أن نشهد في نهايتها انفجاراً للعنف في الضفة الغربية. نحن نسير نحو الهاوية بأعين مغلقة."

وأضافت مصادر أمنية أُخرى أن الخطوات التي يقوم بها سموتريتش تلحق ضرراً بقادة السلطة وعناصر الأجهزة الأمنية. واستناداً إلى كلامهم، فإن رواتب هؤلاء القادة وعناصر الأجهزة تبلغ اليوم 40٪ من رواتبهم العادية جرّاء الخطوات الإسرائيلية. وعلّق أحد المصادر على ذلك: "يمكن أن نفهم كيف أنه حين يخسر العنصر الأمني في السلطة مصدر رزقه سيبحث عن مصدر آخر في أماكن أُخرى. ونحن نشهد في الأشهر الأخيرة كيف تحاول إيران و'حماس' إغراق المنطقة بالسلاح والمال، بعد أن أصبح لديهما من يتوجهون إليه."

وتضيف المصادر أنه منذ بداية الحرب، منعت الأجهزة الفلسطينية وقوع عشرات الهجمات ضد أهداف إسرائيلية، كما كشفت وجود سيارتَين مفخختَين في شمال الضفة. ومن مصلحة إسرائيل المحافظة على المعتدلين، ومنع سيطرة المتطرفين على الميدان. وتضيف المصادر: "من غير المقبول أنه بعد الفشل الذريع لسياسة إضعاف السلطة الفلسطينية وتقوية 'حماس' أن تستمر هذه السياسة بقيادة وزير المال."

ولم تبدأ سياسة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الرامية إلى إضعاف السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس مؤخراً أو عشية الحرب، إنما بدأت عملياً منذ اللحظة التي استلم فيها منصبه كرئيس للحكومة سنة 2009. ومنذ ذلك الحين، قادت الحكومات برئاسته "بنجاح" عملية تهدف إلى منع أي إمكان لتسوية سياسية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية. وكان القصد هو إثبات أن السلطة غير مؤهلة لأن تحكم، وأنها ليست الشريك المناسب في مفاوضات السلام.

ومنذ بداية الحرب، ازدادت حدة الخطوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهو ما أدى إلى تدهور دراماتيكي في الوضع الاقتصادي للضفة الغربية والسلطة الفلسطينية، وذلك للأسباب التالية:

أولاً؛ منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، مُنع دخول العمال الفلسطينيين إسرائيل للعمل، وهذا يعني توقُف القطاع الذي كان يحرّك الاقتصاد الفلسطيني أكثر من أي قطاع آخر، والذي يضم 150,000 عامل فلسطيني. وسمحت إسرائيل بدخول نحو 8000 عامل فقط للعمل في القطاعات التي تُعتبر حيوية (القطاع الغذائي والطبي على سبيل المثال)، كما سمحت لنحو 18,000 عامل بالدخول من أجل العمل في المستوطنات، أي أنها أعطت الأولوية للعمل في المستوطنات. وكانت نتيجة ذلك وجود نحو 120,000 عاطل عن العمل جديد ليس لديه مورد رزق، وبالتالي، لا يمكن أن يساهم هؤلاء في الاستقرار في المناطق. وارتفع معدل البطالة بصورة غير مسبوقة، وبلغ 33٪ في الضفة. وفي هذه الأثناء، يُعِدُّ "الشاباك" ومنسق أعمال الحكومة في المناطق خطة لعودة متدرجة لهؤلاء العمال للعمل في إسرائيل، لكن تقول مصادر أمنية إن المستوى السياسي ليس مستعداً حتى لبحث في هذه المسألة.

ثانياً؛ انخفضت التجارة في مناطق السلطة الفلسطينية بصورة دراماتيكية، وتراجعت حركة التصدير والاستيراد بنحو 31٪، ومعنى هذا ضرائب أقل ونشاط اقتصادي أقل.

ثالثاً؛ قرار سموتريتش قبل شهر ونصف؛ وقف تحويل أموال المكوس الجمركية على المعابر إلى السلطة الفلسطينية، وهي أموال تعود إلى السلطة بحسب اتفاق باريس، وتشكل نحو 70٪ من ميزانية السلطة الفلسطينية. وقد انخفض هذا المبلغ إلى ربع ما كان عليه عشية الحرب، بسبب التباطؤ الاقتصادي، لكن قبل شهر ونصف، أمر سموتريتش بالوقف الكامل لتحويل الأموال إلى السلطة بحجة أنها تعمل ضد إسرائيل في المحاكم الدولية.

وتوضح مصادر أمنية إسرائيلية أن سبب وقف تحويل الأموال ليس دفع رواتب إلى عائلات "المخربين"، إنما هو أن سموتريتش، قبل الحرب، قام بحسم الأموال

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المحولة إلى السلطة بحجة أن السلطة حولتها إلى غزة من أجل تمويل قضايا كالمياه والكهرباء، بحجة أن هذه الأموال حُوّلت إلى "حماس" (هذا في الوقت الذي كانت تسمح فيه إسرائيل لقطر بتحويل الأموال إلى "حماس"). ويضيف المصدر أن هدف سموتريتش ليس تفكيك السلطة، إنما احتلال البلد، وهذا يظهر في مسألة الأراضي الزراعية التي انتشرت كالفطر في المنطقة، وأيضاً رغبته في "إقامة مستوطنات يهودية في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، والسيطرة على الضفة الغربية."

وتخلص هذه المصادر إلى القول: "إذا أفلست السلطة وتفككت، فإن إمكان عودتها إلى غزة في اليوم التالي سيصبح غير ذي صلة. نحن نعرف جيداً السلطة الفلسطينية وما هي حدود قوتها وبناها التحتية. لكن ما هو البديل؟ هذا السؤال مطروح على كل واحد منا."

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

غزة: حرب الانتقام المسعورة، مجموعة أوراق سياسات

تأليف: آيات حمدان، إبراهيم سميح ربايعة، أحمد جميل عزم، ومجموعة أُخرى من المؤلفين
المشاركون في التأليف: أحمد سامح الخالدي، ماهر الشريف، رامي الريس، مجدي المالكي
تقديم: خالد فراج

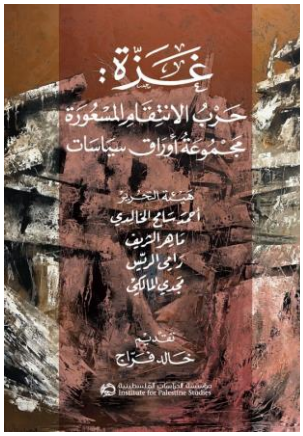

منذ اليوم الثاني للحرب على غزة، يوم الأحد 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اتخذت مؤسسة الدراسات الفلسطينية قراراً بالعمل على مدار الأيام والساعات من أجل توثيق حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وتوثيق تداعياتها على القضية الفلسطينية بصورة خاصة، وعلى الصراع العربي–الإسرائيلي بصورة عامة. وخلال الشهر الأول من الحرب، نشرت المؤسسة سلسلة أوراق سياسات متخصصة بمجالات التاريخ، والسياسة، والقضايا الاستراتيجية، والقانون الدولي، والاقتصاد، والاجتماع، وإعادة الإعمار، والمواقف الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، وغيرها. ونظراً إلى أهمية هذه الأبحاث، سواء من الناحية البحثية أو التوثيقية أو من ناحية إحاطتها بمختلف جوانب هذه الحرب على قطاع غزة، وجدنا أنفسنا معنيين بإصدارها في كتاب، لما يمكن أن يشكله من مرجع مهم وأساسي وضروري للباحثين والمهتمين بهذا الشأن.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر